المحاضرة الثالثة: السياسة العامة: إطار نظري

أولا: السياسة العامة علي صعيد المفاهيم

- مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة(السلطة):

في البداية لا بد من الإشارة إلى معنى القوة التي تعبر بصفة عامة عن "قدرة شخص أو مجموعة أو حكومة ما على القيام بعمل يؤثر في شخص أو مجموعة من الأحداث تغير في السلوك المحتمل القيام به إزاء عمل مستقبلي محدد".وتكون القوة نتيجة امتلاك مصدر أو مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه , المال , الخبرة , المنصب , الشخصية ....الخ ,وعليه فان أصحاب هذا الاتجاه يرون أن نتائج أي مجتمع سياسي ما هو إلا تعبير عن البيئة التي يعيش فيها هذا المجتمع من محصلة أنماط النفوذ،أو أن التركيز الأكبر على عملية القوة السياسية وكيفية ممارسة النفوذ لتحقيق السياسات العامة والوسائل التي بها تم ذلك .

- مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام:

يولي"ديفد استون D.EASTTON" اهتماما بالسياسة العامة، أى من وجهة تحليل النظام كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وعليه فهو يعرفها:" توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة, من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية". فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات وصراعات ومساومات كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذا وعطاء.

- مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي (الحكومة):

الحكومة: تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها،إلى جانب كونها تمثل مركز عملية إتخاذ القرار ورسم السياسات العامة،أي العلبة السوداء كما وصفها"استون" التي تحدد كيفية إنسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء .فيمكن حسب هذه المعطيات النظر إلى السياسة العامة من خلال كونها ممارسة تمثل عملية إتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية,

فمن هذا المنظور المركب المستوعب لطبيعة الحكومة من حيث ما تحمله من مواصفات وخصائص وردت عدة تعاريف تدل علي السياسة العامة من حيث كونها عملية تنظيمية تقتضيها الطبيعة المؤسساتية للحكومة وعلاقتها مع البيئة الخارجية بكل محتوياتها
كما ان هناك من يعرف السياسة العامة هي اختيار الحكومة للقيام بعملٍ ما أو الامتناع عن القيام بعملٍ ما"

و كأنه يشير إلى السياسة العامة الإيجابية وَ السياسة العامة السلبية

تعريف ديفيد استبون مهم جدًا في السياسة العامة – مفكر أمريكي و عالم سياسة شهير من المدرسة السلوكية في العلوم السياسية – عرف السياسة العامة:

هي التخصيص " التوزيع " السلطوي للقيّم لكل المجتمع.

السلطوي نسبة إلى السلطة السياسية : احتكار الحاكمين لأدوات الإكراه المادي في المجتمع ؛ من أجل تحقيق الأمن و السلام و الاستقرار داخل المجتمع

أدوات الإكراه المادي : " الشرطة – الجيش"

ما هي وظيفة السلطة السياسية ؟

السلطة السياسية : قوة خيّرة ، مثل الضابط يحمل سلاح لكنه قوة خيّرة تستخدم ضد من يعتدي على أمن المجتمع ، و اللص يحمل سلاح لكنه قوّة شريرة.

توزيع سلطوي للسياسة العامة: أي باستخدام السلطة للقيم سواء المادية أو المعنوية "أدوات الإكراه المادي" عند اللزوم في مواجهة الخارجين عن النظام

وعليه يمكن القول أن للسياسة العامة : (ما هو تعريفنا للسياسة العامة ؟(

هي مجموعة برامج العمل التي تضعها الحكومة ، و تتضمن جملة من الأهداف الاجتماعية تتعلق بشتى القطاعات الحياتية، مثل: قطاعات سياسية / اجتماعية / اقتصادية / ثقافية / خدمية / علمية / دولية.

كما تتضمن في ذات الوقت جملة و عدد من الوسائل و الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بفعالية وكفاءة ، كما تأخذ في عين الاعتبار رؤى و تصورات و مصالح كافة الأطراف المعنية بتلك البرامج.

برنامج = خطة.

فحوى التعريف:

أن برامج العمل أو السياسات أنواع تتضمن أهداف و وسائل ، أنواعها:

أ– برنامج عمل

-1قد تكون طويلة المدى 20 سنة.

-2قد تكون متوسطة المدى 10 سنوات.

-3قد تكون قصيرة المدى من سنة – 5 سنوات.

ب هناك برامج و خطط:

-1خطط إستراتيجية <- تستهدف التغيير الشامل " تنطوي على العديد من الخطط المستقبلية"

-2خطط تشغيلية <- تستهدف التغيير الجزئي " خطة عملية تغيير جزئي واضح و محدود"

جـ هناك برامج و خطط:

-1خطط مستمرة دائمة <- مثل سياسة تطوير الاقتصاد الوطني.

-2خطط الاستخدام الواحد " <- ينطوي على وقت قصير ينبغي التعامل السريع معه ، إدارة الأزمات ، مثل: أنفلونزا الخنازير عندما تضع الحكومة كاشفات حرارية في المطارات ؛ لمواجهة حالة واحدة / وضع ملح / أزمة.

وبشكل أبسط، إنها وسيلة تدعم من خلالها الحكومة حاجات مواطنيها أو تعالجها. وتتوافر ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات العامة:

•السياسات التنظيمية: يتطلب هذا النوع من السياسات تدخل الحكومة للحفاظ على الكفاءة وحماية الاطراف الضعيفة .

•السياسات التوزيعية: تستخدم الحكومة الاموال العامة لتأمين السلع أو الخدمات للجميع. فمثلً ، تستخدم الدولة الضرائب لبناء المدارس الرسمية أو الطرقات السريعة، ويستطيع المواطنون الاستفادة من هذه السلع والخدمات بحرية وبشكلٍ متساو ومن دون تنافس.

سياسات إعادة التوزيع: تستخدم الحكومة الأموال التي تجمعها من مجموعة معينة لمعالجة مسألة تواجهها مجموعة أخرى. لكن يجب ألا ننسى أنه مع أن هذه السياسات تهدف إلى تحقيق نوع من عدالة الاجتماعية.

ثانيا: مكونات السياسة العامة

إن المتمعن في تعريف السياسة العامة, يدرك ثقل ودور السياسة العامة في كل دولة أو حكومة إزاء القضايا الهامة, والتي تشكل أكبر تحدي تفرضه البيئة السياسية والإجتماعية علي المسؤولين وصناع القرار وتضعهم في موقف حرج و أمام مسؤوليات جسام ينبغي مواجهتها ومعالجتها عبر بناء سياسة عامة حكيمة عميقة وبأكبر دقة وفعالية،والتي في معضمها تتكون ممايلي:

01- المطالب والاحتياجات :

وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو إنجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية أو مشكلة معينة, وما يطرح على طاولة الساسة في الحكومة التي تأتي من قبل الأفراد والمواطنين بصرف النظر عن هويتهم وأجناسهم وإنتمائهم, والتي تمثل الإحتياجات الإجتماعية وتفصيلاتها المتنوعة, وتختلف هذه المطالب في طبيعتها فقد تكون رغبة المواطنين أو المشرعين بأن تقوم الحكومة بعمل شيء معين. كما تعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة في النظام السياسي

كالجمعيات المحلية والأحزاب والنقابات وجماعات الظغط وقادة الرأي ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب, والتي تقدم في صورة معينة إلى الحكومة. حيث تدفع بالحكومة إلى التحرك إزاء القضايا المعروضة لتكون هذه المطالب متغيرا محوريا ومولدا ومسببا مباشرا يثير قلق الحكومة ويشد إنتباهها المباشر دراستها والإستجابة لها بالفعل أو عدم الفعل .

02- القـــرارات :

هي التي تتخذها الجماعات الرسمية والتي تكون بمثابة توجيهات ومحتويات لإجراءات السياسة العامة،أي ما يصدره المخولون قانونا ورسميا من الأوامر تعبيرا عن إرادة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة,كرد فعل إيجابي أو سلبي لها. وتشمل القرارات والأطر التشريعية المتخذة صيغة القوانين, واللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة للقيام بالعمليات الإجرائية لتنفيذ السياسة العامة.

03- مصادر السياسة العامة ومحتوياتها :

وتمثل التفسير الرسمي لمضمون السياسة العامة وبيانها و تشمل كل الخطابات والإعلانات الرسمية أو التصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع والرأي العام وللمعنيين. والتي تعبر عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به لتحقيقها, وكذا الموقف الحكومي الواضح إزاء المشاكل المطروحة , كالتلوث , والجريمة , وتبديد الأموال , والبطالة ....الخ .

04- مخرجات السياسة ونتائجها :

وهي المؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة, والتي تمثل الأشياء المنجزة نتيجة القرارات المتخذة والبيانات الوضعية, وتعني ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلا،أي ما يمكن تحويله إلى عملية التنفيذ والتحقق منه عمليا, وكذلك تمثل مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة التي تعبر عن ردود أفعال الحكومة المزمع تنفيذها بشكل حقيقي وظاهرة للعيان ويمكن تقويمها وقياسها. لتكون بذلك السياسة العامة كما تم تنفيذها وتحقيقها بدلا من أن تكون قرارات أو بيانات متداولة بين المشرعين والمنفذين السياسين.

05- أثار السياسة العامة :

وتمثل صدى السياسة العامة في المجتمع وما تحققة من عوائد سواء بالرضى والقبول أو بالرفض والتنديد ،وتكون مقصودة أو غير مقصودة، فلكل سياسة أثار معينة, فإذا كانت ناجحة وإيجابية تكون فالمصلحة العامة وتحقيق رضى الشعب, أما إذا أحدثت أثارها ومضاعفات سلبية فلابد من سياسة أخرى لاحقة لتعود العملية من جديد .

فالسياسة التي تنظر في رفع الأجور مثلا قد تكون مجدية إذا كانت تحقق رغبات الموظفين من حيث الرواتب والامتيازات والحوافز أما إذا كانت السياسة العامة في هذا الشأن مجرد إضافات شكلية فسوف تقابل بالرفض وعودة الإضرابات من جديد وكذلك البطالة ما لم تكن السياسة العامة قد منحت أكبر عدد من مناصب الشغل والتكفل التام بهذه الشريحة .وبهذا تكون أثار السياسة العامة مؤشرا هاما في تقييم وتقويم وتحليل السياسة العامة, من أجل التأكيد من كون هذه السياسة قد خدمت أغراضها التي شرعت من أجلها.كما يمكن أن تنقسم السياسة العامة إلى عدة (مستويات)

ثالثا: مفهوم تحليل السياسة العامة

لقد تتعددت المدارس الفكرية التي تتناول بالدراسة موضوع تحليل وتقويم السياسات العامة وتختلف النظرة لطبيعة الدور الذي يلعبه محلل السياسات العامة , فمنها من يرى أن الوظيفة الأساسية لمحلل السياسات العامة تتعدى عملية جمع وتنظيم الحقائق وتمتد إلى الدعوى لحلول بعينها بشأن سياسة ما, ومنها من يرى أن دوره الرئيسي يتمثل في تنظيم الخطاب العام حول هذه السياسات بالإضافة إلى تقديم طرق أخرى بديلة لفهم قضايا السياسات العامة, وبهذا يحتل موضوع تحليل السياسة العامة أهمية واسعة النطاق في حقل السياسة, وبالتالي أعتبر التحليل عملية ملازمة لعملية صنع السياسة العامة .

إنَ تحليل السياسة العامة تمثل عملية منهجيه للوصول إلى أنجح الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا التي تواجه المجتمعات والحكومات والدول, كما تمثل جهدا متواصلا منذ القدم في تفضيل الخيارات و إقرار القرارات والتعبير عن التجارب والممارسات.ويمكن القول أن الأسس التي قامت عليها الحضارات لم تكن بمحض الصدفة و إنما أقيمت من خلال ممارسات

وتفضيلات وتحليلات للسياسات. كما أن التوجهات العملية والممارسات التطبيقية للكثير من المؤسسات السياسية والحكومية في دول العالم حتمت الاهتمام بتحليل السياسات العامة لغرض رفع كفاءة البرامج الحكومية, وتزايد المشكلات الاجتماعية والبشرية.

وكذلك الطابع العلمي الذي إكتسى حقل العلوم السياسية مع بزوغ فجر السلوكية , والمناهج العلمية التي أصبحت تستخدم في حقل العلوم السياسية, لذلك سرعان ما احتلت دراسات تحليل السياسات ومهنة محلل لسياسات أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والبحوث،وتعود نشأته كعلم إلى كتاب"هارود لاسويل H.LASSWELL" policy science the " الذي ظهر في خمسينات القرن الماضي, ومنه كانت الدعوة إلى ضرورة التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي, خاصة السياسة العامة . وقد إستفاد القطاع الحكومي من بداية السبعينات في معظم الدول من تلك المجالات العلمية والكمية لغرض تحليل السياسات العامة.

وتمكن القول أن تحليل السياسة العامة أصبح أمرا في غاية التعقيد بسبب (تعقد المشكلات والقضايا الداخلية , وكذا تعدد الفاعلين والشبكات الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى طغيان البعد الدولي على البعد الداخلي)* . الشيئ الذي يضع محللي السياسات في موقف حرج من المشكلات والقضايا العامة، وجعل تحليل السياسة العامة كعملية معرفية تهدف إلى الاستكشاف والإبداع والإبتكار للإحاطة بالمشكلات ودعم إتخاذ القرارات بالإستناد إلى المناهج التي ترتبط بجمع وتفسير المعلومات , ويمكن أن نضع تعريفا لتحليل السياسة العامة.

وبأكثر تخصص يعرف "السيد ياسين"مصطلح تحليل السياسة العامة بأنه :" ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار التي يمكن أن تنجم عن إختيار حل واحد أو حلول عدة سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية"(1). غير أن هذا التعريف لا يدلنا بصدق عن العمليات التي يتم من خلالها التحليل والمناهج المستخدمة, وبشكل واضح يعرفها"م. بنتيل BENTEL . M"على أنها:" منهج يساعد متخذ القرار لإختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة ' وذات أهمية مستعينا في ذلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة"(2).

وهناك تعاريف عديدة تناولت من زوايا مختلفة تحليل السياسة العامة سواء من حيث المناهج والبحوث المستخدمة في جمع المعلومات حول القضايا والمشكلات، أو حيث نطاق ومجالات الدراسة والتحليل .أى هي منظومة الجهود المنسقة المعنية بالبحث والدراسة والتمحيص والتحليل في طبيعة المشكلات والقضايا المجتمعية التي هي محط اهتمام السياسة العامة لمواجهتها, مما يؤدي إلى تحديد أثار تلك المشكلات ومواجهة القضايا وإزالة الانعكاسات السلبية, الناجمة عنها تماما و إقامة التوازن الطبيعي أو إعادته إلى المجتمع بصورة جلية

رابعا: مراحل تحليل السياسة العامة

المرحلة الأولى : تشخيص المشكلة

تسعى هذه المرحلة إلى التعرف بشكل واضح ودقيق على المشكلة لابد من طرح مجموعة من الأسئلة لتحديد وتصور المشكلة وهي:

س/ ماهي طبيعة المشكلة؟

س/ ماهي القوة الدافعة التي قادت لبروز المشكلة؟

س/ ما هي الحدود التي تفصل جوهر المشكلة عن الأعراض المترتبة عليها؟

لابد من تحديد المشكلة تحديد دقيق رشيد غير انفعالي لجوهر المشكلة وبدون قفز لحلول ممكنة لها .

المرحلة الثانية: تكامل المعلومات

تمثل المعلومات العمود الفقري لكل مرحلة من مراحل تحليل السياسات العامة

تساعد المعلومات على زيادة المعرفة بطبيعة المشكلة وتعتبر الركيزة الأساسية في كل مراحل الاستدلال والاستنتاج والتحليل والتقييم والاختيار للبديل الأفضل

لابد من توافر الخصائص التالية في المعلومات:

1-الموضوعية والدقة: البعد عن كل الاعتبارات الشخصية

2-الشمول: ليس بالضرورة أن يكون هناك حشد هائل غير مبرر للمعلومات بل يعني توافر كل المعلومات المتصلة بطبيعة المشكلة المؤثرة فيها والمتأثرة بها

3-الملائمة: أن تكون المعلومات ذات دلالة وذات أثر في تحديد أبعاد المشكلة أو تحديد أفضل البدائل الممكنة لحلها

المرحلة الثالثة: استكشاف البدائل الممكنة

تستوجب هذه المرحلة درجة عالية من الفهم والتصوير والخيال والمرونة في استقراء المعلومات واستكشاف كل البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة . يطلب في هذه المرحلة رصد كل البدائل القابلة للتنفيذ مع تحديد تكلفة كل منها والعائد المتوقع من تنفيذ كل بديل

المرحلة الرابعة: تقييم البدائل

وضع معايير للمفاضلة بين البدائل المتاحة بالقدر الذي يعين في ترتيبها وفق أولويات محددة لاختيار البديل الأفضل

ومن المعايير التي يمكن الاسترشاد بها ما يلي:

1- التكلفة المترتبة على التنفيذ

2- الوقت

3- سهولة التنفيذ

4- المنفعة المتوقعة

5- المعالجة الكاملة أو الجزئية للمشكلة

المرحلة الخامسة: تحديد البديل الأفضل

إن البديل الذي يحقق القيم القصوى (أكثر بديل يحل المشكلة و المتوفر فيه الشروط الكاملة) مع إمكانية التطبيق وفق الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة ووفق الظروف البيئة والمستوجبات الزمنية

المرحلة السادسة: تطبيق البديل الذي تم اختياره

يفضل تطبيق البديل الذي تم اختياره على نحو تجريبي أو جزئي وذلك للاطمئنان على النتائج المترتبة عليه وإجراء التعديلات الضرورية قبل تطبيقه بصورة كليه

المرحلة السادسة: تطبيق البديل الذي تم اختياره

المرحلة السابعة: متابعة التنفيذ:

لابد من وضع نظام متكامل لمتابعة ومراجعة وتقييم مراحل التنفيذ في ضوء التغذية عبر قنوات الاتصال الداخلية والخارجية .....وهذه المتابعة تعتبر بمثابة صمام الأمام للنظر في ايقاف مرحلة التنفيذ والعودة لاختيار بديل آخر في حالة القناعة بعدم جدوى البديل موضع التنفيذ

خامسا: خصائص تحليل السياسات العامة

1هو علم يعنى بمشاكل وقضايا مجتمعية على المستوى العام يهدف إلى بلورة الحلول الملائمة والمتناسبة مع المحددات الثقافية والبيئية التي تشكل خصوصية المجتمع.

2- له ذو نظرة مستقبلية فيما يتعلق بتحديد الخيارات الإستراتيجية، وتوظيف المنهج العلمي في التعامل مع المعلومات ومن ثم المزاوجة ما بين المنطق العلمي والخيال في بلورة التصورات المستشرفة عن الخيارات المستقبلية.

3- يشمل المشكلات القائمة و السياسات الحالية لتقييم مدى فعاليتها و كفاءتها و التحقق من سلامة أدائها وتصحيح أية انحرافات في مسار تنفيذها.

4- يوظف الوسائل والأساليب البحثية، في تحليل المشكلات وتقييم

الخيارات والبدائل إلى جانب التطبيقات الكمية والإحصائية والرياضية في جمع المعلومات ودراستها واستنباط المؤشرات منها.

5- ذو بعد قيمي يشكل الركيزة الأساسية التي تبنى عليها السياسات (قيم المجتمع)

6- يستوعب الإمكانيات السياسية وما يتعلق بذلك من تحليل وتحديد للمتغيرات السياسية وأبعادها القيمية ومدلولاتها وتأثيراتها ومن ثم مقتضيات تقديرها في تفضيل البدائل المتاحة.

7- ذو طبيعة معيارية في بيان قواعد وأسس المفاضلة والتقييم ما بين الخيارات الممكنة من خلال تحديد الأولويات والاعتبارات والأهمية والثقل النسبي لكل منها.

8- يتسم بالإبداع والابتكار والتجريب في ضوء التقديرات للمعطيات المتحققة

سادسا: أساليب تحليل السياسات العامة

1- التنبؤ وتقدير الموقف والتوقعات

يقوم على الحدس والتخمين ورسم التوقعات والتنبؤات عن المستقبل استناداً على جمع واستقراء ما يمكن جمعه من المعلومات.

ويبرز في إطار هذا الأسلوب أسلوبان فرعيان هما:

أ) أسلوب دلفي:

يتيح تبادل الآراء وتعديلها ما بين مجموعة من الأفراد المختصين أو المعنيين بالمسألة محل التداول والدرس مع إخفاء شخصياتهم عن بعضهم البعض وفقاً لآلية محددة ومبادئ أساسية ليكون الحوار فيما بينهم محايداً.

مبادئ أسلوب دلفي :

يقوم على أربع مبادئ وهي:

- اخفاء هوية المشتركين لتخفيض تأثير الشخصيات ذات النفوذ.

- التكرار الذي يمكن كلاً من المشتركين اعادة النظر في موقفه في ضوء المعلومات المتجددة.

- التحكم في التغذية الاسترجاعية بمعنى أن المشارك يكون في موقف أفضل لتقدير الموقف وفقا لكم ونوعية المعلومات المتوفرة.

- إجماع الخبراء وهي المحصلة النهائية للاتفاق حول البديل أو البدائل الأفضل للقضية المطروحة.

الخطوات الأساسية لأسلوب دلفي

1- اختيار الخبراء وتوضيح الهدف ومبررات الدراسة

2- طلب قوائم من الأحكام و التنبؤات والآراء حول الموضوع

3- تجميع الاستجابات واعداد استبيان الجولة الأولى واعادة الطلب من الخبراء (المنسق) ترتيب الفقرات حسب الأولويات والأهمية

4- استلام استبيان الجولة الأولى وتحليل الاجابات احصائيا ثم اعادة ترتيب الفقرات ووضعها في استبيان الجولة الثانية وتزويد الخبراء بملخص احصائي

5- يوزع الاستبيان على نفس الخبراء لإعادة النظر في اجاباتهم حسب التحليل الاحصائي

6- تكرار الخطوات (الجولة الثالثة) ثم تحديد الآراء المتفق عليها و توضيح الفرق أو التحول في الآراء بين الجولات

ب) أسلوب بناء سيناريو:

والذي يقوم على صياغة تصور افتراضي للأحداث المتوقعة في المستقبل بناء على معلومات وخبرات ماضية و افتراضات و محددات تتراوح ما بين التفاؤل والاندفاع أو الحذر و التحفظ، ويتم أحيانا الاستفادة .استثارة الحدس و التفكير في بناء السيناريوهات المتوقعة

أسلوب العصف الذهني او اسلوب بناء السيناريو في جوهره يعين في فحص واستقراء الاحتمالات البديلة للسياسات والتنبؤ في مجالات لا يتوافر فيها القدر الكبير من المعلومات أو التي لا يسهل فيها استعمال أدوات البحث العلمي التي تعتمد على الطرق الكمية ومايماثلها.

يتصف بسهوله تطبيقه وقلة تكلفته إذا قورن ببعض الأساليب الكمية التي تستوجب نماذج ومعالجات معقدة بالحاسب الآلي

أمثلة : توجهات القبول في الجامعات ، أثر تغيير الأسعار العالمية للنفط على أداء الاقتصاد الوطني

لصياغة تصور افتراضي لما سوف تكون عليه توجهات القبول أو أثر تغييرالأسعار العالمية للنفط على أداء الاقتصاد الوطني نحتاج لتحديد 3 سيناريوهات بديلة

- السيناريو الرئيسي: يستند على افتراض استمرار الظروف الخارجية والداخلية الحالية للفترة الزمنية المحددة
- السيناريو المتفائل: افتراض تغييرات مستقلبية أكثر تفاؤلا
- السيناريو المتشائم: افتراض تغييرات مستقبلية أكثر تشاؤما

02- أسلوب تحليل النفقة و المنفعة

والذي يقوم على أساس المقارنة ما بين تكاليف سياسة عامة أو برنامج معين و بين المنفعة أو القيمة التي تتحقق من وراء تنفيذه.

إن الإطار العام لتحليل النفقة والمنفعة يتكون من المراحل التالية:

- 1- تحديد وتعريف بدائل السياسة العامة المراد تنفيذها
- 2- تحديد جميع الآثار المفضلة وغير المفضلة الحالية والمستقبلية لكل بديل على المجتمع
- 3- تخصيص القيم المالية للآثار على أن تحسب التأثيرات المرغوبة كعائدات والتأثيرات غير المرغوبة كتكاليف

- 4- يحسب العائد الصافي لكل بديل (العائد الكلي-(طرح) التكلفة الاجمالية)
- 5- اختيار البديل الأفضل وهو البديل الذي ينتج أكبر عائد صافي وليس بالضرورة أن يكون ذلك في كل الحالات حيث أن بعض الاعتبارات قد تستوجب اختيار بديل آخر
- وذلك باحتساب كافة الجوانب المادية و غير المادية، و الحقيقية و المالية، و المباشرة و غير المباشرة، و الملموسة و غير الملموسة، و الداخلية و الخارجية، و غير ذلك من الجوانب المادية و المعنوية